ابن باديس ومسألة إلغاء الخلافة.

أ.د. أحمد صاري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

مقدمة:

في سنة 1924 أقدم مصطفى كمال [1]، ومعه الجمعية الوطنية الكبرى، على إلغاء الخلافة ونفي عبد المجيد، آخر الخلفاء العثمانيين، بعد أربعة قرون من توليهم الخلافة الإسلامية. و قد تم القضاء على نظام الخلافة على مرحلتين؛ الأولى في نوفمبر 1922 عندما تم فصل السلطنة عن الخلافة وتحويل الأولى إلى جمهورية، والثانية في 03 مارس1924 بإلغاء الخلافة. وأحدث هذا القرار اضطرابا داخل العالم الإسلامي،ووضع الشعوب الإسلامية في حيرة من أمرها نتيجة لزوال هذه المؤسسة التي كانت تمثل رمزا للوحدة الدينية والسياسية للمسلمين، وإن كانت قد فقدت الكثير من فاعليتها منذ وقت طويل.ومن أجل استرجاع الخلافة شكلت الحركات

المساندة لها، في محاولة لإقناع المسئولين الجدد في تركيا بالتراجع عن قرارهم. وعقدت المؤتمرات[2] للبحث في مسألة شغور هذه المؤسسة وضرورة إحيائها. بيد أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. فلا هي وفقت في إقناع الأتراك بالعدول عن قرارهم، ولا هي توصلت إلى إعادة بعثها من جديد. وقد أجمع أغلب علماء المسلمين آنذاك على التشهير بمصطفى كمال ومعارضة سياسته اللادّينية، والتي كان من أهم مظاهرها إلغاء الخلافة في شهر مارس 1924، لأن ذلك يقطع الصلة بين المسلمين ويمزق وحدتهم[3]. وأنضم الكتاب إلى هذه المعركة، فجاء في جريدة **الأهرام** أن الإسلام: "ما رمى بسهم أوهى لجلده وأوهن لعضده وأدمى لكبده من هذا السهم الذي رماه الكماليون.وإن إقدام الكماليين على إلغاء الخلافة أكبر جريمة في عهد الدولة وأشنع خيانة في تاريخ الإسلام على الإسلام"[4]. وإذا كان بعض علماء المسلمين لم يعارضوا –لأسباب مختلفة– ما أقدم عليه مصطفى كمال، إلا أنهم لم يعبروا بجرأة عن موقفهم، وإن كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بارتياح نظرا لما آلت إليه هذه المؤسسة الدينية. وعكس هؤلاء لم يلتزم بعض العلماء الصمت، وراحوا يعبرون علنا عن وجهة نظرهم من هذه المسألة، التي أثارت حولها بعض النقاش وكثيرا من الجدل[5]. من بين هؤلاء العلماء المصلح الجزائري عبد الحميد بن باديس[6] الذي أفصح عن رأيه الصريح من إلغاء الخلافة في مقالين نشر أحدهما في شهر ماي 1938 والثاني بعد وفاة مصطفى كمال في نوفمبر من نفس السنة.

ونحن إذ نقدم هذه الدراسة نحاول من خلالها المساهمة في إزالة بعض اللبس والغموض الذي اكتنف موقف العلماء المصلحين الجزائريين من هذه المسألة

والإجابة على التساؤلات التي طرحت حولها، وهذا في إطار التعريف بمواقفهم من مختلف القضايا التي عاصروها، والتي مازال الكثير منها مثار نقاش حتى الآن –كقضية المرأة، المسألة الأمازيغية...الخ– فعلى الرغم من تعدد الدراسات العربية حول ابن باديس والحركة الإصلاحية في الجزائر نادرا ما يعرج أصحاب هذه الدراسات حول موقف ابن باديس من قضية الخلافة[7]. فلماذا لا نتجرأ على البحث في هذه المسألة، إذا كان هو بالذات لن يتردد في إبداء رأيه. زيادة على ذلك أنه لم يكن يعارض الخلافة في حد ذاتها بل كانت معارضته متعلقة بالشكل الذي كانت عليه في ذلك الوقت.

أولا. موقف ابن باديس عشية إلغاء الخلافة:

شكلت مسألة إلغاء الخلافة في الجزائر، على غرار البلدان الإسلامية الأخرى، قضية ذات أهمية كبرى، خاصة وأن الجزائر قد ارتبطت بالدولة العثمانية، التي كانت تمثل الخلافة، أكثر من ثلاثة قرون. وحتى وإن كانت الجزائر قد فقدت ولائها السياسي للعثمانيين منذ احتلالها سنة 1830، إلا أن الجزائريين بقوا يشعرون ببعض الولاء الروحي ويحسون بالروابط الدينية التي بقيت تربطهم بعاصمة الخلافة. وقد ظهر هذه التضامن الإسلامي جليا لدى الجزائريين أثناء الزحف الايطالي على ليبيا الذي نتج عنه إندلاع الحرب الإيطالية –التركية 1911–1912) وكذلك أثناء دخول تركيا الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء[8].

إذا كانت النخبة العربية في الجزائر قد أعجبت بانتصارات مصطفى كمال ضد الحلفاء فإنها لم تخف، في نفس الوقت، خوفها من السياسة الجديدة التي بدأ

ينتهجها الكماليون قبل إلغاء الخلافة، والتي بدأت منذ سنة 1922 بفصل السلطنة عن الخلافة. وقد عبر عن هذا الموقف أنور الجندي حينما قال: "لقد ظل العرب يتطلعون إلى تركيا الكمالية الحديثة في مزيج عجيب من العواطف قوامها الدهشة والرهبة والإعجاب، فقد أدهشتهم قدرة الأتراك على التحرر وأعجبوا بقيام دولتهم، ولكنهم اضطربوا إزاء تحول تركيا من اللون الإسلامي إلى اللون الغربي..."[9] ومع ذلك فإن هذه النخبة كانت متسامحة ومتفهمة لسياسة الأتراك الجديدة. فعبد الحفيظ بن الهاشمي، مدير جريدة **النجاح**، الذي كان أكثر المتتبعين لقضايا دولة الخلافة، وحرصا منه على وحدة المسلمين ذهب "إلى حد تبرير سلوك الكماليين عندما أصدروا أحكامهم المنافية للإسلام ضد الحجاب، وتعدد الزوجات، وقد طلب من الكتاب أن يقللوا من هجماتهم على الأتراك لأنه يعتقد بأن الذي يدفعهم إلى ذلك التهجم دسائس غربية يحيكها المبشرون والمستعمرون..."[10]. و لكنه لم يسكت عنهم عندما أقدموا على إلغاء الخلافة واعتبرهم أعداء للدين لأنهم: "هدموا بأفكارهم الطائشة ركنا شامخا من أركان الإسلام وقطعوا علاقة دينية مرت عليها القرون العديدة."[11]. وقد سلك ابن باديس نفس الطريقة مع الكماليين؛ تفهم وغض نظر قبل إلغاء الخلافة وانتقاد ومعارضة بعد إلغائها، ففي مقال تحت عنوان "الفاجعة الكبرى"يقول:" كنا نغض الطرف عن شرورهم ومفاسدهم ساكتين عن ذكر مقابحهم، إبقاء على الوحدة الإسلامية التي اتجهت نحوهم،لمّا لشعث المسلمين حول سدة خليفتهم،تأييدا للأمة التركية،خادمة الملة التابعة لهم وإرغاما لأعداء المسلمين بهم"[12].إلاّ أن ابن باديس سرعان ما ينقلب على الكماليين بعد إلغائهم للخلافة،وبعد أن تأكدت له

نواياهم الحقيقية، مصرحا عن موقفه من الخلافة الإسلامية التي أصبحت شاغرة: "...قد زالت الخلافة بالمعنى الحقيقي، والمعنى الصوري فلنعلم أنه لا خلافة بعد اليوم، ولنرفض كل خليفة تشم منه رائحة الأجنبي كائنا من كان، ولتعمل كل أمة مسلمة على النهوض بنفسها إزاء التعارف والتعاضد على الحق مع أخواتها حسب الإمكان، ولا يكونن ما وقع مضعفا لعزائمنا مثبطا لأعمالنا، ما دام الإسلام ديننا وهو الرابطة العظمى التي تربطنا، والجامعة الكبرى التي تجمعنا."[13]. والمتمعن في كلام ابن باديس هذا يدرك أنه يرفض تنصيب أي خليفة، وخاصة إذا كان تعيين هذا الأخير بإيعاز من المستعمرين الأجانب.وهو يعتقد أن نهاية الخلافة ليس معناه قطع الصلات بين المسلمين لأن هناك ما هو أقوى من هذه الرابطة وهي رابطة الإسلام التي تربط بين قلوب المسلمين.

ثانيا.موقف ابن باديس خلال الثلاثينات.

إذا كان ابن باديس قد علق بعض الأمل على المؤتمرات التي عقدت من أجل إعادة إحياء الخلافة الإسلامية، فإنه بفشل مؤتمر القدس (ديسمبر 1931) وعدم توصله إلى نتيجة مقنعة، أصبح يتخذ موقفا آخرا من المتزعمين لعملية إحياء الخلافة والمتهجمين على مصطفى كمال. وظهر هذا الاتجاه أكثر عند ابن باديس خلال سنة 1938 عندما كتب مقالين أحدهما بعنوان "الخلافة أم جماعة المسلمين" وفيه يقترح استبدال نظام الخلافة الذي يتولاه شخص واحد بجماعة من المسلمين، والثاني بعنوان "مصطفى كمال رحمه الله" وفيه يشيد به ويرد التهم التي وجهت له. وقد نشر ابن باديس هذا المقال في **مجلة الشهاب**[14] لشهر نوفمبر 1938، أي بعد

أيام قليلة من وفاة مصطفى كمال[15]. وإذا كان المقال قد نشر بهذه المناسبة إلا أن الغرض منه لم يكن التعريف بهذه الشخصية، كما هو الحال في هذه المناسبات،بل كان هدف ابن باديس أبعد من ذلك، فقد حاول من خلال مقاله أن يمرر فكرته المتمثلة في إبراز موقفه من مسألة إلغاء الخلافة ورد الاعتبار إلى مصطفى كمال بعد التهم التي وجهت إليه.غير أن هذا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التي دفعت بابن باديس إلى الخوض من جديد في هذا الموضوع بعد سكوت دام عدة سنوات؟لقد تزامن اهتمام ابن باديس بهذه القضية مع عودة النقاش حول مسألة الخلافة بعد توقيع معاهدة 1936 بين بريطانيا ومصر والتي حصلت هذه الأخيرة بموجبها على الاستقلال[16] وتولى الملك فاروق الحكم، الذي ازدادت أطماعه في الخلافة بعد ما صلى الجمعة في الأزهر (1938) برؤساء وملوك الدول العربية.وقد يكون هذا من بين الدوافع التي جعلت ابن باديس يستغل فرصة تأبين مصطفى كمال ليرد على أطماع الملك فاروق التي كانت تحظى بتأييد علماء الأزهر.

يستهل ابن باديس كلامه بتمجيد شخصية مصطفى كمال والثناء عليه إذ هو في نظره "أعظم رجل عرفته البشرية في التاريخ الحديث" ومن أعظم عباقرة الشرق الذين "يحولون مجرى التاريخ" فابن باديس يريد أن يقول هنا بأن مصطفى كمال غير مسيرة تركيا ومعها الشرق بأنقاضهما من السقوط،وربما من الزوال، وأعاد لهما الحياة، ودفع بهما إلى الأمام.ثم ينتقل بعد ذلك إلى التعريف بمآثر ومناقب أتاتورك العسكرية والتنويه بانتصاراته المحرزة ضد الإنجليز، أعظم قوة بحرية في ذلك الوقت، وحلفائهم. فقد هزم الإنجليز في معركة غاليبولي [17] وعلى الإنجليز واليونان والإيطاليين والفرنسيين في معركة سقاريا[18].وبعد هذا العرض يؤكد

أن مصطفى كمال قد بعث الشرق الإسلامي وتركيا من جديد، ولولاه لما بقي لهما من أثر. كيف ذلك؟ يرى ابن باديس أن تركيا كانت هي حامية الشرق الإسلامي ضد العدوان والاستعمار النصراني، فلما ضعفت وخرجت منهزمة من الحرب الكبرى، قامت الدول الكبرى بتقسيم والاستيلاء على الأمم الشرقية[19]، حتى أن عاصمة الخلافة نفسها أصبحت في يد الإستعمار. وبالرغم من تقهقر الخليفة العثماني فمصطفى كمال لم يرضخ لهذا الوضع، بل جمع وحدات الجيش التركي المشتت وواصل المقاومة على جبهتين؛ جبهة داخلية ضد الخليفة "أسير الإنجليز" وحكومته و"شيوخه الدجالين"، وجبهة خارجية ضد الدول الغربية التي قاومها وتغلب عليها. و بذلك يكون قد بعث الروح من جديد في تركيا و في الشرق الإسلامي.

بعد ذلك ينتقل ابن باديس إلى نقطة حساسة شغلت بال المسلمين، و لم يتوقف النقاش حولها وهي موقف مصطفى كمال من الإسلام.فيرى أن هذه هي:"الناحية الوحيدة من نواحي عظمة مصطفى أتاتورك" التي يتألم لها قلب المسلم ويكاد يلومه عليها لوحده. ولذلك لا يتوقف ابن باديس عند هذه الملاحظة، بل يذهب أبعد من ذلك. فغرضه من إثارة هذه القضية هو الكشف عن الحقيقة وإيصالها إلى جمهور المسلمين حتى يتعرف على "المسؤولين الحقيقيين" الذين دفعوا بمصطفى كمال إلى اتخاذ هذا الموقف.و هؤلاء في رأيه هم أربعة:خليفة المسلمين، شيخ الإسلام ومن معه من علماء الدين، شيوخ الطرق الصوفية، وأخيرا الأمم الإسلامية التي كانت تعتبر السلطان العثماني خليفة لها. ثم يبين مسئولية كل طرف في الأحداث التي سبقت إلغاء الخلافة؛ فخليفة المسلمين كان قابعا في قصره يتلقى

أوامر الانجليز لشل حركة "المجاهدين" بالأناضول، الذين اعتبرهم خارجين عن طاعته. أما شيخ الإسلام والعلماء المحيطين به فقد أصدروا منشورا استباحوا فيه دم مصطفى كمال. والأسوأ من هذا أن الطائرات اليونانية العدوة هي التي كانت تقوم بإلقاء المناشير على القرى. أما شيوخ الطرق الصوفية "أعوان الخليفة والإنجليز" فقد كانوا يبذلون قصارى جهدهم لتوزيع ذلك المنشور وتأليب الناس ضد "المجاهدين". وأخيرا يسجل ابن باديس مسؤولية الأمم الإسلامية في حمل مصطفى كمال على تصرفه، فأغلبيتها خرجت عن طاعة الخلافة وتحالفت مع مستعبديها، ووصل الأمر بالبعض منها إلى إشهار السلاح في وجه الخليفة[20].

بعد هذا التحليل الذي قدمه ابن باديس شارحا فيه مواقف مصطفى كمال يبين بعد ذلك أن ثورته لم تكن موجهة ضد الإسلام وإنما ضد أولئك "الذين يسمون بالمسلمين" ويبرر إقدامه على إلغاء الخلافة وإبعاد أولئك العلماء عن الحكم و استئصال الطرقية، وقطع صلته بالأمم الإسلامية التي مازال أغلبها يرزح تحت نير الإستعمار. فابن باديس يريد أن يقول من وراء ذلك أن مصطفى كمال لم يكن ضد الإسلام في حد ذاته، وإنما ضد شكل معين من تطبيقات الإسلام من قبل زمرة تدعي ذلك وتنسبها للإسلام. وفي مقابل ذلك يبرز ابن باديس ما قدمه مصطفى كمال للإسلام بترجمته القرآن إلى اللغة التركية[21]. وتمكين الأتراك من إقامة شعائر الإسلام[22]. وهو يبرر إقدام مصطفى كمال على رفضه مجلة الأحكام الشرعية[23]، موضحا أن تلك المجلة المبينة على المذهب الحنفي لم تكن تلبي حاجة الناس "لأن الذي يسع البشرية كلها في جميع عصورها هو الإسلام بجميع مذاهبه"، مضيفا أن تركيا ليست البلد الوحيد الذي تخلى عن الأحكام الشرعية، ويعطي

مثال لذلك مصر "بلد الأزهر الشريف" الذي مازال "(كود) نابليون مصدر أحكامها إلى اليوم". من خلال هذه المقارنة يريد ابن باديس أن يرد على أولئك العلماء الذين انتقدوا تصرفات مصطفى كمال، ناسين أو متناسيين أن بلدانهم مازالت تأخذ بالقوانين الأجنبية و ترضخ للاستعمار، أما مصطفى كمال، في نظره، فقد أسترجع سيادة بلده وعظمتها وهو أهم شيء في نظر ابن باديس.

وقبل أن يختم مقاله يترحم ابن باديس على روح مصطفى كمال ويتقدم بتعازيه إلى "الأمة التركية الشقيقة الماجدة"، مذكرا بالروابط التي كانت تربطها بالجزائر في الماضي،وبفضلها الذي مازال ماثلا فيما تركت "من مساجد ومعاهد للدين الشريف". وفي الختام يهنئ تركيا برئيسها الجديد عصمت إينونو[24]، مذكرا بمآثر "بطل (إينونو) ومؤتمر لوزان وثني مصطفى كمال".

إن هذا المقال الذي نشر مباشرة بعد وفاة مصطفى كمال لم يكن الغرض منه الترجمة لحياة هذه الشخصية،كما هو الحال في مثل هذه المناسبات.إن هدف ابن باديس أبعد من ذلك،وهو التعبير عن موقفه من بعض القضايا التي كان يدور حولها النقاش في العالم الإسلامي والتي كانت تختلج في صدره منذ مدة.وأهم قضية في ذلك الوقت وأخطرها على الإطلاق هي إقدام مصطفى كمال على إلغاء الخلافة الإسلامية.وقد بذل كل جهده لرد التهم الموجهة لهذا الأخير،مبينا في نفس الوقت موقفه من هذه المسألة.لهذا لم يهتم ابن باديس بذكر التواريخ، التي عادة ما نجدها بكثرة في مثل هذه المواضيع.فهو لم يذكر حتى تاريخ ازدياد مصطفى كمال،ولم يعط نبذة عن طفولته ولاحتى عن مراحل دراسته ونشاطه العسكري. كما لم يعطينا تاريخ وقوع بعض المعارك التي جرت بين مقاتلي الجيش التركي والجيوش

الغربية بالرغم من ذكره للبعض منها. و يبرر ابن باديس عدم الإلمام بشخصية أتاتورك بنقص خبرته وضيق المجال للبحث في هذه الجوانب. وقد يكون عدم التوسع في الترجمة لهذه الشخصية مقصودا من ابن باديس حتى يركز كل جهده على القضية التي كتب من أجلها هذا المقال وهي المسألة الخلافة.

وقد تعجب الكثير من المتتبعين للحركة الإصلاحية من موقف ابن باديس اتجاه مصطفى كمال. وفي هذا الصدد يقول حسن عبد الرحمان سلوادي[25]: "وواضح أن مثل هذا المديح لرجل أجمعت الآثار والتراجم التي تناولت سيرته على أنه لم يكن ليقيم أي وزن لقيم الدين أو مبادئه و لم يترك مناسبة يغض فيها من شأن الدين الإسلامي ورجاله ويهون من أمرهما سواء في حياته الخاصة أو العامة إلا فعلها، فيه شيء من المغالاة تجعل الباحث حيالها محتارا، لصدورها من عالم متدين، لسببين...". ثم يذكر هذين السببين وهما: أولا، مقاومة مصطفى كمال للاستعمار، ويضيف: "وطبيعي أن أفكارا هذه تستهوي رجلا كابن باديس كان شاغله الأول وهمه الوحيد إنقاذ وطنه المستباح وتخليصه من قبضة الاستعمار الغاشم."[26]. والسبب الثاني هو أنه بالرغم من الجوانب الإيجابية العديدة التي سجلها ابن باديس لشخصية كمال أتاتورك إلا أن ذلك لم يمنعه من انتقاده على رفضه لمجلة الأحكام وتمجمه على التقاليد الإسلامية[27].

ولفهم موقف ابن باديس المعجب بمصطفى كمال، و الساخط على الخليفة، حليف الدول الغربية الاستعمارية، والمتهجم على علماء الدين (الرسميين)وشيوخ الطرق الصوفية، لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء. فموقفه هذا لم يأت جزافا

هكذا، بل جاء بعد تتبع وتمعن طويل للحوادث، بداية من العشرينات، وربما بعد تفكير عميق. فقد كان معارضا في بداية الأمر لإلغاء الخلافة، كما كان معارضا لتنصيب أي خليفة تحركه أيادي أجنبية. كما أن معرفة نفسية ابن باديس في هذه الفترة ومواقفه المختلفة على الساحة الجزائرية تساعدنا بدون شك في فهم موقفه من مصطفى كمال. فالمتتبع لتاريخ الحركة الوطنية في هذه الفترة يعرف أنه منذ النصف الثاني من سنة 1936 بدأ ابن باديس يتشدد في مواقفه نتيجة لبعض التطورات التي شهدتها الجزائر. فزيادة على اتهام وتوقيف الشيخ الطيب العقبي في حادثة اغتيال الإمام كحول وفشل وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري (جوان 1936) في إقناع الحكومة الفرنسية بمطالبه، اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة قمعية ضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وتمثلت هذه السياسة في التضييق على مناضلي الجمعية وغلق النوادي الثقافية التابعة لها (مرسوم 8مارس 1938). و من جهة أخرى فقد تدهورت كثيرا علاقة الجمعية برجال الدين الرسميين وشيوخ الطرق الصوفية والمرابطين في هذه الفترة. نتيجة لهذا فإننا لا نستغرب تصلب موقف ابن باديس من الإدارة الاستعمارية أثناء المؤتمر السنوي لجمعية العلماء (سبتمبر 1938) [28]. إذا فهذا هو المناخ الذي كتب فيه ابن باديس هذا المقال. ولذلك فمن المحتمل أن يكون موقفه قد تأثر بمجمل هذه المعطيات في تهجمه على الخليفة "أسير" الدول الغربية وعلمائه الرسميين وشيوخ الطرق الصوفية المساندين له ضد مصطفى كمال "الثائر المحروب، والمجاهد الموتور".

وإذا كان ابن باديس قد انتقد الخلافة بالشكل الذي كانت عليه فكيف كان ينظر إلى مستقبل هذه المؤسسة، و ماذا كان يقترح كبديل لها؟ لم يكتف ابن باديس بإبداء رأيه فقط من إلغاء الخلافة، بل ذهب أبعد من ذلك بتحديد الأسس التي يجب أن تبنى عليها. فتحت عنوان: "أصول الولاية في الإسلام"[29] واعتمادا على خطبة لأبي بكر الصديق عند توليه الخلافة ذكّرنا ابن باديس بهذه الأصول: الأصل الأول –حق المسلمين في اختيار ولاة أمورهم؛ الثاني– ضرورة توفر الكفاءة في من يتولى أمور المسلمين؛ الثالث– لا يعني أن الذي يتولى أمور المسلمين هو خير منهم، ولكن يتوقف ذلك على أعماله ومواقفه؛ الرابع– حق المسلمين في مراقبة أولياء أمرهم وحقهم في تعيينهم وعزلهم؛ الخامس– حق الوالي في مطالبة الأمة بمؤازرته إن كان على صواب، فهي شريكته في المسئولية؛ السادس–حق الوالي على المسلمين في نصحه وإرشاده إن هو ابتعد عن الحق؛ السابع–حق المسلمين على الولاة مناقشتهم ومحاسبتهم على أعمالهم؛ الثامن– على الذي يتولى أمور المسلمين أن يبين لهم النهج الذي يسير عليه، بشرط أن يكون بما ترضى به الأمة؛التاسع–لا تحكم الأمة إلاّ بالقانون الذي اختارته لنفسها، وأما الولاة فما هم إلاّ منفذون لإرادتها؛ العاشر–كل الناس سواسية أمام القانون فلا فرق بين ضعيفهم وقويهم؛الحادي عشر–المحافظة على حقوق الأفراد والجماعات؛ الثاني عشر–المساواة بين المسلمين عند حفظ الحقوق فلا يقسى على القوي لأنه قوي ولا يدلل الضعيف لأنه ضعيف؛ الثالث عشر–شعور كل من المسئول والرعية بالمسؤولية في إصلاح المجتمع.وفي الأخير يعلق ابن باديس على ذلك قائلا:"هذا ما قاله ونفذه أول خليفة في الإسلام منذ أربعة عشر قرنا،فأين منه الأمم المتمدنة اليوم؟ فهل

كان أبو بكر ينطق بهذا من تفكيره الخاص وفيض نفسه الشخصي؟ كلا! بل كان يستمد ذلك من الإسلام...".

و لم يكتف كذلك ابن باديس بالتذكير بهذه الأصول بل أنه اقترح استبدال نظام الخلافة الذي كان يتولاه شخص واحد بنظام ما أسماه "جماعة المسلمين":"ولقد أمكن أن يتولى هذا المنصب شخص واحد صدر الإسلام وزمنا بعده —على فرقة واضطراب– ثم قضت الضرورة بتعدده في الشرق والغرب، ثم انسلخ عن معناه الأصلي وبقي رمزا ظاهريا تقديسيا ليس من أوضاع الإسلام في شيء.". و هو يقترح أن تكون مسئولية الخلافة مشتركة بين "أهل العلم والخبرة الذين ينظرون إلى مصالح المسلمين من الناحية الدينية والأدبية، ويصدون عن تشاور ما فيه خير وصلاح....". ويشترط ابن باديس أن تكون هذه الجماعة "بعيدة كل البعد عن السياسة" وتدخل الحكومات، سواء أكانت حكومات إسلامية أو غير إسلامية. أما الناحية السياسية، في رأيه، فتكون من اختصاص كل دولة[30]. وهو يشاطر في هذا رأي بعض العلماء المسلمين كرشيد رضا(1935–1865) الذي اقترح ضرورة إيجاد نموذج جديد يتمثل في انتخاب الإمام من طرف جماعة المسلمين (أصحاب الحل والعقد) والذين بإمكانهم خلعه[31]. أما محمد إقبال (1938–1875) فيرى أن روح الإسلام تبيح إسناد الخلافة إلى جماعة من الناس أو مجلس منتخب. و نظام الحكم الجمهوري، في رأيه، لا يتفق مع روح الإسلام فحسب بل أصبح ضرورة من الضرورات[32].

وقد يتساءل القارئ كيف أن هذا المقال لم يثر ضجة في ذلك الوقت أو يثير على الأقل بعض ردود الفعل. في رأينا أن ذلك يعود إلى الظرف الذي نشر فيه.

فمسألة الخلافة في هذه الفترة لم تكن على نفس الأهمية التي كانت عليها في السنوات التي أعقبت إلغاؤها مباشرة، نظرا لفشل كل المحاولات لإعادة إحيائها وظهور معطيات وتطورات جديدة على الساحة الإسلامية والدولية كالقضية الفلسطينية وظهور البوادر الأولى للحرب العالمية الثانية.

وفي الأخير أن النقد الذي نوجهه إلى باديس لا ينقص دقة معلوماته ولا حتى صحتها، فهو لا يقوم هنا بوظيفة المؤرخ الذي يجب عليه أن يحترم قواعد البحث التاريخي. إن النقد الذي نوجهه له يتمثل في تجاهله بقصد أو بغير قصد، لبعض الأمور ومنها سياسة القوة التي اتبعها مصطفى كمال، فكما هو معروف أن هذا الأخير، ولتحقيق أهدافه، لم يسلك مع معارضيه طريقة الحوار والإقناع بل إستعمل معهم سياسة القوة والاضطهاد. ويشهد على ذلك حتى المعجبين به من الكتاب الغربيين الذين لم يفت عليهم بأن يشيروا إلى "ديكتاتورية" أتاتورك. وهذا هو، في رأينا، الشيء الذي غاب عن ابن باديس.

الهوامش:

[1] ولد مصطفى كمال 1938-1881) في سالونيك من أسرة متوسطة الحال. شارك في الحرب التركية -الإيطالية الدائرة في ليبيا (1912-1911). في سنة 1919 نزل بسيمسون أين نظم المقاومة الوطنية، وكان يشغل آنذاك مرتبة مفتش للجيش التركي الثالث. في نفس السنة خرج عن طاعة السلطان فقام هذا الأخير بعزله. في سنة 1920 عين كرئيس للمجلس من طرف الجمعية الوطنية الكبرى بأنقرة. في 19 سبتمبر 1921 منحته الجمعية الوطنية لقب "غازي" وترقيه إلى رتبة ماريشال وبذلك أصبح هو القائد الأعلى للقوات. في 01 نوفمبر 1922 يلغي السلطنة، وفي 29 أكتوبر يعلن عن قيام الجمهورية التي أصبح أول رئيس لها. إلا أن إسمه بقي مرتبطا بإلغاء الخلافة في 03 مارس 1924. في 01 نوفمبر 1927 يعاد إنتخابه رئيسا للجمهورية. في 24 نوفمبر 1934 الجمعية الوطنية تصادق على قانون "الألقاب العائلية" وتمنحه لقب أتاتورك (أب الأتراك). توفي يوم 10 نوفمبر 1938. حول مصطفى كمال أنظر: حلمي مراد، **كمال أتاتورك**.

Jacques BENOIT-MECHIN, **Le loup et le léopard. Mustapha Kemal ou la mort d'un Empire,** A. Michel, Paris. 1954 ; Paul DUMONT, **Mustapha Kemal,** Ed. Complexes, Bruxelles, 1983.

[2] مؤتمر القاهرة (من 13 إلى 19 ماي 1926)، مؤتمر مكة (من 07 جوان إلى 05 جويلية 1926) ومؤتمر القدس (من 08 إلى 17 ديسمبر 1931).

[3] بدأ الإهتمام بمسألة الخلافة قبل إلغائها في مارس 1924. فيرى الكواكبي (1854-1902) مثلا عدم إقامة نظام الخلافة الإسلامية في نظام حكم معين وأقترح تعويضه بنظام آخر. أنظر: **طبائع الاستبداد** (1900) **وأم القرى** (1902). أنظر أيضا: نوربيرو تابيرو،

الكواكبي المفكر الثائر، ترجمة علي سلامة، ط.2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981، 188 ص.

إلا أن أشهر من بحث في هذه المسألة هو رشيد رضا الذي كتب عدة مقالات حول هذا الموضوع في مجلة المنار (1922-1923)، ثم نشرها في كتاب تحت عنوان **الخلافة أو الإمامة العظمى**، القاهرة، 1923، 142ص. وقد ظهرت منذ ذلك الوقت طبعات عديدة، منها تلك التي نشرت في السنوات الأخير في الجزائر من طرف موفم للنشر، 1992، 247 ص.

[4] أنور الجندي، **الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية**، مطبعة الرسالة، د.ت، د.م. نقلا عن: **الأهرام** (1924/3/14).

[5] يعتبر علي عبد الرزاق (1888-1966) أول من أعطى مفهوما جديدا للخلافة في كتابه **الإسلام وأصول الحكم.بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام** (أفريل 1925).وقد أثار هذا الكتاب حفيظة العلماء، إذ ينفي فيه صاحبه أن يكون الإسلام دين ودولة (دين وسياسة)، وكان يهدف من وراء ذلك إلى سد الطريق أمام الملك فؤاد الطامح لتولي منصب الخلافة.

[6] حول شخصية ابن باديس هناك العديد من الدراسات التي ظهرت لحد الآن، غير أن أهمها في نظرنا تبقى بحوث علي مراد:

Ali MERAD, **Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Essai d'histoire religieuse et sociale,** Mouton, Paris-La Haye, 1967, 472p. ; **Id. Ibn Badis commentateur du Coran,** Geuthner, Paris, 1971, 267p.

; Ibn Badis (1889-1940) ou la fondation du mouvement orthodoxe en Algérie, In. **Les Africains,** t. II, 1977, pp.99-125.

[7] نستثني من هذه الدراسات بالطبع رسالة محمد الشعبوني، **موقف البلدان المغاربيـــة من مسألة الخلافة 1914-1926**، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، كلية العلوم الإنســـانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، 1992. 325ص. مع العلم أن هذه الرسالة تتوقف عند سنة 1926 في حين أن موقف ابن باديس النهائي من هذه المسالة لم يتحدد نهائيا إلاّ في ســـنة 1938.

[8] أنظر حول هذا الموضوع: Ali MERAD : La turcophilie dans le débat national en Algérie au début du siècle (1911-1918). In. **Revue d'histoire Maghrébine,** n 1938, pp337-354 31-32, décembre

[9] أنور الجندي، المرجع نفسه، ص. 13-14.

[10] محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية.نشأتها- تطورها- أعلامها من 1903إلى 1931**،جزئين الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص. 178-179.

[11] المرجع نفسه، ص.179. نقلا عن: **النجاح** 1924/3/14.

[12] محمد ناصر، المرجع نفسه، ص. 180. نقلا عن: **النجاح** 1924/3/28.

[13] المرجع نفسه، ص. 181.

[14] **الشهاب**، الجزء السابع، المجلد 14، رمضان 1357هـ، نوفمبر 1938.

[15] توفي مصطفى كمال يوم 10 نوفمبر 1938 (17 رمضان 1357هـ).

[16] في الحقيقة أن مصر حصلت على جزء من الإستقلال فقط. لأن الإتفاق الموقع مع بريطانيا سنة 1936 يقضي ببقاء جيوش هذه الأخيرة بمصر. و لذلك عارض بعض العلماء إقامة نظام الخلافة في مصر مادام أنها لم تتحرر كلية من التواجد الأجنبي.

[17] وهي المعركة التي تصدى فيها مصطفى كمال لقوات الوفاق، في بداية الحـــرب الكبرى، وهي جزء من حملة الدردنيل (فيفري 1915- جانفي 1916) التي خلفت الكثير

من القتلى،وصل عددهم إلى 200 ألف قتيل في صفوف الحلفاء، وحوالي 120 ألف من الجانب التركي.

[18] في الواقع أن هذه المعركة حرت مع اليونانيين فقط، وحقق فيها الأتراك نصرا كبيرا. وقد استمرت من شهر أوت إلى شهر سبتمبر 1921.

[19] لقد استولت بريطانيا على كل من مصر والعراق وفلسطين، واستولت فرنسا على سوريا ولبنان، وهذا في إطار ما عرف في ذلك الوقت بنظام الانتداب.

[20] بانتهاء الحرب العالمية الأولى تكون أغلب الدول العربية قد وقعت تحت السيطرة الإستعمارية أو خرجت عن طاعة السلطان العثماني. وأبرز من يشير إليهم ابن باديس في كلامه هو الشريف حسين الذي أعلن عن الثورة العربية سنة 1916 ضد الحكم التركي.

[21] يعتبر ابن باديس ترجمة القرآن إلى اللغة التركية شيء ايجابي يمكّن الأتراك الذين لا يتقنون العربية من قراءته وزيادة الاهتمام به. مع العلم أن كثيرا من العلماء عارضوا في البداية ترجمة القرآن أو كانوا على الأقل متحفظين من ذلك.

[22] كأن ابن باديس يجهل بعض القرارات التي صدرت غداة إلغاء الخلافة والتي تحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية، ومثال على ذلك منع لباس الطربوش (25 نوفمبر 1925)، والقانون الذي ينظم بشدة اللباس ذات الطابع الديني (30 نوفمبر 1925)، وحذف بعض مواد الدستور التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة التركية (10 أفريل 1928)، والأذان بالتركية (07 فيفري 1933).

[23] تم تعويض مجلة الأحكام الشرعية بالقانون المدني السويسري (17 فيفري 1926)، قبل أن تتم المصادقة على قانون العقوبات الجديد (01 مارس 1926).

[24] اسمه الأصلي هو عصمت باشا وحمل لقب إينونو سنة 1934 كلقب عائلي كذكرى لإنتصاراته العديدة التي حققها ضد اليونانيين (سنة 1921) في منطقة إينونو.

قاد الوفد التركي في مؤتمر لوزان (20 نوفمبر 1922–24 جويلية 1923). تولى رئاسة المجلس (1923–1937)، ثم رئاسة الجمهورية (1938–1950).

[25] حسن عبد الرحمان سلوادي، **عبد الحميد بن باديس مفسرا**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص. 232.

[26] المرجع نفسه.

[27] المرجع نفسه، ص. 233.

[28] حول هذه المسائل أنظر دراستنا:

Ahmed SARRI, **L'Association des Ulama Musulmans Algériens et l'administration française en Algérie de 1931 a 1956,** doctorat de l'Université de Provence, Aix-Marseille I, 1990, 432 p

[29] **الشهاب**، الجزء 11، المجلد 14، غرة ذي القعدة 1356هـ، جانفي 1938م.

[30] الشهاب، الجزء الثاني، المجلد 14، ربيع الأول 1357هـ، ماي 1938.

[31] أنظر رشيد رضا، المرجع نفسه.

[32] أحمد عنايت، **الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، ترجمة عن الفارسية إبراهيم الدسوقي شتا، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون ت. ص 127.